S/PRST/2015/3*

الأمم المتحدة



Distr.: General
19 January 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٣٦١ المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”صون السلام والأمن الدوليين: التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين“:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين واستعداده للسعي إلى تحقيق سلام مستدام في جميع الحالات التي هي قيد نظره.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الأمن والتنمية عنصران مترابطان بشكل وثيق ويعزز كل منهما الآخر ويشكلان وسيلة أساسية لإحلال السلام المستدام. ويسلِّم المجلس بأن علاقتهما معقدة ومتعددة الجوانب وترتبط بكل حالة على حدة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن من الضروري لمساعدة أي بلد من البلدان على الخروج بشكل مستدام من النزاع اتباع نهج شامل ومتكامل يراعي الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وأنشطة حقوق الإنسان وسيادة القانون ويعززه، ويعالج الأسباب الكامنة وراء كل نزاع، بما في ذلك من خلال تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين والقضاء على الفقر، والتسامح السياسي والديني والثقافي، وحرية الرأي والتعبير، والتماسك الاجتماعي وعدم الإقصاء، والمصالحة الوطنية، والحكم الرشيد، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها، وتيسير إعادة الإدماج وإعادة التأهيل.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

300115 190115 15-00637 (A)





''ويؤكد المجلس أن تولي زمام الأمور وتحمل المسؤولية على الصعيد الوطني عنصران أساسيان لإحلال سلام مستدام، ويؤكد المجلس من جديد أن السلطات الوطنية مسؤولة في المقام الأول عن تحديد أولوياتها واستراتيجياتها لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، بهدف ضمان تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني.

''ويشدِّد مجلس الأمن على ضرورة تنسيق العمل الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الأمنية والإنمائية في الميدان على نحو متكامل مع السلطات الوطنية مما من شأنه أن يسهم بقدر كبير في تحقيق استقرار الحالة الأمنية وتحسنها وفي ضمان حماية المدنيين. ويلاحظ المجلس أيضا أهمية التعاون مع المجتمع المدني في هذا السياق. ويؤكد المجلس أنه لا يمكن تحقيق سلام وتنمية مستدامين دون إشراك جميع الجهات المعنية ويشدِّد على وجوب تمكين المرأة من المشاركة بفعالية في جميع مراحل بناء السلام وفي تنفيذ اتفاقات السلام وبرامج التنمية. ويعرب المجلس عن استعداده لإجراء حوار، حسب الاقتضاء، مع جهات فاعلة أخرى، منها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية، بشأن مسائل محدَّدة مدرجة في جدول أعماله.

''ويشجع مجلس الأمن الدول على النظر في وضع نهج موحد للأمم المتحدة إزاء التنمية الشاملة للجميع بوصفها وسيلة أساسية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل والسلام المستدام. ويشدِّد المجلس في هذا الصدد على أهمية تحديد الأشكال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية للإقصاء والتعصب والتطرف العنيف التي يمكن أن تؤدي أيضا إلى الإرهاب والتصدي لها، وذلك بوصفها عوامل محرِّكة للنزاع. ويلاحظ المجلس كذلك أهمية الوعي في مرحلة مبكرة بحالات الإقصاء في الدول الخارجة من نزاع والنظر فيها ويوجه اهتمام الدول الأعضاء للمساهمة التي يمكن أن تقدمها في هذا الصدد إجراءات التخفيف، بما في ذلك الإجراءات التي تستند إلى أفضل ممارسات ونماذج الإدماج المتاحة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

''ويقرُّ المجلس باستمرار الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة والنظر في المسائل الجنسانية في جميع المناقشات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات المسلحة وحلِّها، وصون السلام والأمن، وبناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع ويكرر تأكيد اعتزامه، عند إنشاء ولايات بعثات الأمم المتحدة وتمديدها، أن يدرج أحكاما بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

''ويهيب المجلس بالدول الأعضاء أن تتخذ تدابير ملموسة لزيادة ما يُقدَّم من مساعدة للشباب، لا سيما الشباب في حالات النزاع المسلح، ويشجع على إشراك الشباب، عند الاقتضاء، في الأنشطة المتعلقة بحماية الأطفال والشباب المتضرِّرين من حالات النزاع المسلح، في جملة سياقات منها منع نشوب النزاعات وبناء السلام وعمليات ما بعد انتهاء النزاع.

''ويشير مجلس الأمن إلى الحاجة إلى عمليات شاملة وفعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك العمليات المتصلة بتسريح الأطفال الذين كانوا مرتبطين في السابق بقوات مسلحة أو جماعات مسلحة وإعادة إدماجهم، وإشراك المتأثرين من الأفراد والمجتمعات المحلية، مع احترام ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب.

''ويشدِّد مجلس الأمن على أن الجماعات الإرهابية التي تستفيد من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية قد تسهم في تقويض الدول المتضرِّرة، وخاصة تقويض أمنها واستقرارها ودعائم الحكم فيها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية، مما يتسبب في تعقيد الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلها. ويشدد مجلس الأمن على أن تضافر وجود الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات في المناطق المتضررة ويلاحظ أن الجماعات الإرهابية التي تستفيد من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، يمكن، في بعض الحالات وفي بعض المناطق، أن تتسبب في تعقيد الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلها.

''ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على إشراك المجتمعات المحلية والعناصر الفاعلة غير الحكومية المعنية في وضع استراتيجيات، بما في ذلك عن طريق الحوار بين الأديان والأعراق والثقافات، لمناهضة الخطاب المتطرف العنيف الذي يمكن أن يحرِّض على ارتكاب الأعمال الإرهابية والتصدي للظروف المفضية إلى انتشار التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب، وذلك بسبل منها تمكين الشباب والأسر والنساء والقادة في الأوساط الدينية والثقافية والتعليمية، وكافة الجماعات المعنية الأخرى في المجتمع المدني، والأخذ بنهج مكيفة بحسب الحالة في مكافحة اعتناق هذا النوع من التطرف العنيف، والنهوض بالإدماج والتماسك الاجتماعيين.

''ويشدِّد مجلس الأمن مجددا على أهمية بحث وبدء أنشطة بناء السلام منذ المراحل الأولى لتخطيط عمليات حفظ السلام وتنفيذها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك عبر تحديد ولايات واضحة يمكن تحقيقها. ويؤكد المجلس أهمية وضوح أدوار ومسؤوليات عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام وفريق الأمم المتحدة القطري وسائر الجهات الفاعلة المعنية لتقديم الدعم المحدد حسب الأولوية لبلد من البلدان وفقا لاحتياجاته وأولوياته الخاصة في مجال بناء السلام، كما تحدِّدها السلطات الوطنية، من أجل ضمان تكامل فعال للجهود المبذولة، وبالأخص حيث تعمل بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة إلى جانب جهات الأمم المتحدة الفاعلة في ميدان بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويؤكد مجلس الأمن كذلك أهمية تكامل جهود الأمم المتحدة خلال العملية الانتقالية للعمليات التي أذن بها مجلس الأمن.

''ويشير مجلس الأمن إلى أن النجاح في تنفيذ المهام العديدة التي يمكن أن تكلف عمليات حفظ السلام بتنفيذها في مجالات إصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وسيادة القانون؛ والعدالة الانتقالية؛ وحقوق الإنسان يقتضي فهما وتصرفا وفق منظور يأخذ في الاعتبار الترابط الوثيق بين الأمن والتنمية. وفي هذا السياق، يلاحظ المجلس مع التقدير إسهام حفظة السلام وبعثات حفظ السلام في أنشطة بناء السلام المبكرة، بطرق منها تهيئة بيئة مواتية تتيح انتعاش الاقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية. ويسلِّم المجلسُ بأن هذا الإسهام يمكن أن يساعد في إرساء الثقة في البعثة وترسيخها.

''ويشدِّد المجلس على أنّ إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي وبناء القدرات تشكّل عوامل حاسمة لتحقيق التنمية على المدى الطويل للمجتمعات الخارجة من التراعات ولإحلال السلام المستدام، وهو يُعلّق، في هذا الصدد، أهمية خاصة على امتلاك زمام الأمور وطنيا ويشدِّد على أهمية المساعدة الدولية.

''ويشير مجلس الأمن إلى أنّ معلومات تحليل التراعات والمعلومات السياقية عن أمور منها القضايا الاجتماعية والاقتصادية تكتسي، في إطار المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين التي ينكبّ عليها المجلس، أهمية عندما تشكّل تلك القضايا دوافعَ للتراع أو تحديا لتنفيذ الولايات المنوطة بالمجلس أو تهديدا لعملية توطيد السلام. وفي هذا الصّدد، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يكفل إدراج هذه المعلومات السياقية في ما يقدِّمه إليه من تقارير.

''ويشير مجلس الأمن إلى دور الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في تأجيج بعض النزاعات الماضية والحالية. ويُسلِّم مجلس الأمن، في هذا الصدد، بأنّ الأمم المتحدة تستطيع أن تقوم بدور في مساعدة الدول المعنية، حسب الاقتضاء، بناءً على طلبها ومع الاحترام الكامل لسيادتها على مواردها الطبيعية وضمن إطار امتلاك زمام الأمور وطنيا، على منع الاستفادة غير المشروعة من هذه الموارد ووضع الأساس لاستغلالها بصورة قانونية بما يعزّز التنمية، ولا سيما عبر تمكين الحكومات الخارجة من النزاعات لتصبح قادرة على إدارة مواردها بشكل أفضل.

''ويشجّع مجلس الأمن على التعاون الوثيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الأخرى الموجودة في الميدان وفي المقرّ لكي يتصرف بالشكل المناسب ووفق مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، ويعرب عن استعداده لبحث سبل تحسين هذا التعاون.

''ويدعو مجلس الأمن إلى التنفيذ السريع، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية، للاستراتيجيات الإقليمية التي تشمل الأمن والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية مثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

''ويشجّع مجلس الأمن الدولَ الأعضاء، ولا سيما التي هي مُمَثَّلة منها في الهياكل الإدارية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على تعزيز اتّساق العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع.

''ويشير مجلس الأمن إلى قراره ١٦٤٥ (٢٠٠٥) ويسلِّم بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في هيكلية بناء السلام ويؤكد استعداده تعزيز صلاته مع لجنة بناء السلام بوسائل منها زيادة الاستفادة من دورها الاستشاري. ويهيب المجلس باللجنة بذل المزيد من الجهود للتشجيع على تحسين الاتساق والتواؤم بين سياسات الشركاء بشأن الاستراتيجيات والأولويات الوطنية في مجال بناء السلام وضمان الدعم الإقليمي والدولي وفعالية الاستجابة من خلال التعاون وإقامة شراكات مع المؤسسات المالية الدولية والبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينوه مجلس الأمن بأهمية الجانب الإقليمي لحفظ السلام وضرورة العمل مع الجهات الإقليمية الفاعلة والتعاون معها في المسائل المتصلة بالسياسات والخاصة ببلدان معينة، في المشورة التي تقدمها لجنة بناء السلام.

’’ويُشدّد مجلس الأمن على ما يمكن أن يسهم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التّصدي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، ويؤكّد أهمية التعاون الوثيق وفق المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة‘‘.